مقدمه

على الرغم من كثرة الدراسات العربية والأجنبية حـــول العولمـــة، إلا أن أغلب هذه الدراسات لا تتفق تماما بشأن تعريف هذه الكلمة أو مدلولها.

يقول البعض أن العولمة تعد عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامـــل الصارم في الأسواق وفي الدول، وفي التكنولوجيات إلى درجة لم تحدث من قبـــل، وبطريقة تمكن الأفراد والشركات، من التجول حول العالم والوصول إلى مســـافات أبعد وبصورة أسرع وأعمق وأرخص من أي وقت مضى.

ويرى البعض الأخر أن العولمة هي ظاهرة تنامي النشـــاط الاقتصـــادي العابر للحدود السياسية القومية والإقليمية، وتعبر عن نفسها من خلال تزايد حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود عن طريق التجـــارة والاســـتثمار، وأحيانا من خلال تزايد حركة الأفراد عبر الحدود عن طريق الهجرة.

ويحاول آخرون تعريف العولمة من خلال ربطها بنظرية مساواة أسعار عوامل الإنتاج، فيعتقد أن مساواة سعر العامل الإنتاجي في أجزاء مختلفة من العالم وليس فقط في الدول الرأسمالية المتقدمة، هو التعريف الدقيق لوجود العولمة.

إن العولمة بالرغم مما تمثله من مخاطر ومنافسة قوية، إلا أنها في نفس الوقت توفر فرص ومجالات كبيرة لتصريف كثير من المنتجات حيث توفر أسواقاً كبيرة وواسعة، كما أن العولمة تتيح الفرصة لمن لديه القدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات لتطوير أوضاعه الاقتصادية وجلب التكنولوجيا الضرورية لتطوير كثير من القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

وعلى الرغم من هذا الجدل الواسع حول تعريف العولمة، فإن هناك تحديات كثيرة تواجهها الدول العربية هو كيفية التعامل مع استحقاقات العولمة، حيث أن الاقتصادات العربية بطبيعتها ذات انكشاف كبير على الخارج حيث تشكل التجارة الخارجية ما يزيد على ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من هذه الحقيقة إلا أن هناك كما يبدو حذر وحساسية تجاه التفاعل والانفتاح مع

ظاهرة العولمة، وقد يكون ذلك بسبب اعتماد عدد كبير من الدول العربية على مناهج اقتصادية تتسم بالانكفاء على نفسها وذات توجه داخلي وعدم الاهتمام بالقدر الكافي بالتصدير.

لقد شكل العراق في مرحلة العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية، حالة هامة ومتميزة بين دول العالم الثالث نتيجة وفرة موارده الطبيعية والبشرية، اذ تشكل احتياطات العراق المؤكدة ١٦,٨ في المائة (١١٥ مليار برميل) من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد السعودية التي يشكل احتياطياتها ٣٨,٧ في المائة، وبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للعراق ١٢١,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١)، وهذا يجعل العراق يحتل مكانة هامة ومبشرة في المنطقة العربية والعالم.

إن محور هذا العمل هو الاقتصاد العراقي في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية، حيث يتناول الفصل الأول اثر العولمة علي العالم العربي، بينما يركز الفصل الثاني علي الاقتصاد العالمي وأثاره علي الاقتصاد المحلي، اما في الفصل الثالث، فقد تم تناول المنتديات العربية الدولية، في إطار جامعة الدول العربية، من منظوري الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية، الأسباب والأهمية، وفي الفصل الرابع، تم تحليل سياسة الجوار العربي، البعد الاقتصادي، بينما يتفحص الفصل الخامس تداعيات غياب التكامل الاقتصادي العربي علي الأمن القومي العربي، ويتناول الفصل السادس، واقع ومتطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي، وركز الفصل السابع علي تخصيص القطاع العام في العراق وعلاقته بالاستثمار الأجنبي، وناقش الفصل الثامن مستقبل القطاع الخاص في العراق بعد الاحتلال (٢٠٠٣)، وختم الفصل التاسع الواقع والأفاق المستقبلية للنهوض بالصناعات التحويلية في العراق.